

قسم القانون العام / المستوى - السنة الثالثة ( مجموعة أ ) .

السداسي الثاني / الدورة العادية .

الاجابة النموذجية / لمقياس القانون العام الاقتصادي

اجابة السؤال الاول / ( 15 ن )

المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي	المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري	الشركات الوطنية
تقوم على مبدا الفصل بين المؤسسة و الدولة . تعتبر وسيلة الانتاج المواد و الخدمات و تراكم رأسمال . تهدف الى تحقيق الربح . شخص من اشخاص القانون الخاص . تعتبر شركات تجارية يطبق عليها القانون التجاري . لا يمكن تنظيمها الا في شكل شركة مساهمة او شركة ذات المسؤولية المحدودة . يتم احداثها بموجب عقد رسمي امام الموثق . امكانية شهر افلاسها و خوصصتها .	تهدف الى تحقيق المصلحة العامة تلتزم بالمحافظة على توزنها المالي شخص من اشخاص القانون العام يتم احداثها بموجب قرار اداري انفرادي نظامها القانوني مزدوج - قانون عام في علاقتها بالدولة و قانون خاص في تعاملاتها مع الغير . لا يمكن شهر افلاسها و لاخوصصتها وذلك بالرغم من اعتبارها تاجرة في علاقاتها مع الغير .	تعتبر عن تدخل مباشر للدولة في المجال الاقتصادي . ذات طابع سلطوي بعهد فيها للمدير العام بكل السلطات اعتبرت بمثابة شركة مساهمة بأموال عمومية . تنظيمها لا يهدف الى تحقيق الربح و انما يهدف الى تحقيق المصلحة العامة

اجابة السؤال الثاني ( 5 ن ) .

استعان المشرع بالشركات القابضة العمومية من اجل تنظيم القطاع العام الاقتصادي و الرقابة على المؤسسات ، حلت هذه الشركات محل صناديق المساهمة - تنشأ بموجب عقد موثق حسب الشروط المطبقة على شركات المساهمة ، تتكون اصولها اساسا من قيم منقولة في شكل اسهم وسندات مساهمة وشهادات استثمار او اي سند اخر يمثل ملكية الرأسمال في المؤسسة التابعة لها .

علاقتها مع الدولة المساهمة تعاقدية من خلال المجلس الوطني لمساهمات الدولة . اما علاقتها بالمؤسسة العمومية الاقتصادية تندرج ضمن مجموعة من المهام المتمثلة في : وظيفة مالية - تنسيقية رقابية - اقتصادية . ( الرجوع الى ما تم تناوله في المحاضرة )